دور الرقابة الداخلية في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني
دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة (2013-2017)

The Role of Internal Control in Avoiding the Risks surrounding Credit Decisions in the Algerian Bank Al Salam (2013-2017).

أوسعيد نيسة، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
n.oussaid@univ-boumerdes.dz
بلقاضي بلقاسم، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس belexpert@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08/18 تاريخ القبول: 2020/12/02 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الداخلية في بنك السلام في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرارات الائتمانية في الفترة الممتدة (2013-2017). ولقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات.وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ للرقابة الداخلية دور قوي وفعّال في اكتشاف الثغرات وتصحيحها وقت حدوثها وبالتالي تساعد على الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.
الكلمات المفتاحية :الرقابة الداخلية ؛ القرار الائتماني ؛ مخاطر القرار الائتماني ؛
تصنيف JEL: M42، G32

Abstract:
This study aims to highlight the role of internal control in Al Salam Bank in reducing the risks surrounding credit decisions in the extended period (2013-2017). The descriptive analytical approach was used in conducting the field study through data collection. This study concluded with a set of results, the most important of which is that internal control has a strong and effective role in discovering gaps and correcting them at the time of their occurrence, thus helping to reduce the risks surrounding the credit decision.
.**keyword**:Internal control; credit decision.;risks of credit decision;
JEL classification code : *M42, G32*

المؤلف المرسل: *أوسعيد نيسة،*
الايميل: n.oussaid@univ-boumerdes.dz

1. المقدمة:

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم الإجراءات التي تستند عليها البنوك لضمان تحقيق الأمن وسلامة عمليات منح الائتمان. في حين نجد هذه العمليات تحمل في طياتها العديد من المخاطر والمتعلقة بقرار منحها، حيث يصعب إلى درجة الاستحالة أن نجد قرار ائتماني خاليا من المخاطر. ونظرا لارتفاع مستوى الائتمان الممنوح من قبل المصارف تعثر الكثير من العملاء في ظل هذا المناخ الائتماني، فلقد تصاعدت مستويات المخاطر نتيجة اتخاذ البنوك لقرارات ائتمانية غير سليمة مبنية على أسس غير موضوعية وشخصية، وهذا لأن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع في المشاكل الائتمانية ونظرا للتطورات الحاصلة وجب على البنوك الحرص على سلامة عمليات منح الائتمان فازدادت الحاجة إلى وجود نظام رقابة فعال يساعد الإدارة قي سدّ الثغرات والتجاوزات التي قد يحدثها الموظفون عند دراستهم وتقييمهم لطلبات منح الائتمان فيكون له تأثير على القرار الائتماني، وبالتالي المساهمة في الحدّ من تفاقم المخاطر المحيطة به.

بناءا على ما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية في الإشكالية الرئيسية التالية:

– كيف يمكن أن تساهم الرقابة الداخلية في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

1. ما المقصود بالرقابة الداخلية والقرار الائتماني ؟
2. فيما تكمن مستويات تطور الائتمان ومخاطره في البنك محل الدراسة ؟
3. هل للرقابة الداخلية دور في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني ؟

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط تربط ما بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وارتفاع مستوى المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ إن الإطلاع الواعي والالتزام الصارم للوائح والتعليمات والمعالم المكونة للسياسة الائتمانية المتبعة من قبل البنك يقلل من المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني.
- ✓ إن تدني مستوى المخاطر الائتمانية في البنوك ما هو إلا نتيجة لاتخاذ قرارات ائتمانية سليمة وخالية من المخاطر.
- ✓ إنضعفنظامالرقابة الداخلية يؤثر سلبا على المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات تطور ومخاطر الائتمان في المصرف محل الدراسة وتحليلها، وإبراز أهمية ودور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والتجاوزات في البنك، وبالإضافة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري وأدائه بالبنك.

نموذج البحث:

المحور الأول: التأصيل النظري للرقابة الداخلية.

المحور الثاني: مخاطر القرار الائتماني.

المحور الثالث: دور الرقابة الداخلية في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.

2.التأصيل النظري للرقابة الداخلية

1.2 مفهوم الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الرقابة الداخلية و أبرزها التعاريف التالية :

يعني نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبعها الإدارة لمساعدتها في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في ضمان أداء الشركة لمهامها بفعالية وكفاءة، ويتضمن الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ وضمان دقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية يمكن

الاعتماد عليها والثقة فيها وتقديمها في الوقت المناسب.(عبد الوهاب و شحاته، 2019، صفحة 312). فهيكذلك بمثابة مخطط تنظيمي من المناهج والإجراءات المحددة من طرف الإدارة العامة لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها والتي تلتقي كلها في السعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو ضمان استمرارية المؤسسة وبقائها.(علون، 2018، صفحة 162). فهي"عملية ينفذها مجلس الإدارة والإدارة والمتعاونون، والتي تهدف إلى توفير تأكيد معقول حول مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال للقوانين واللوائح".(BOUHADIDA, 2017, pp. 19-20)

– يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة لتحقيق الأهداف التالية(طواهر و صديقي، 2014، صفحة 84):حماية الأصول، اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية.

2.2 الرقابة الداخلية في البنوك وأساليبها

ويقصد بالرقابة الداخلية في البنوك مجموعة الوسائل والإجراءات المتبعة داخل البنك بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته، والاطمئنان إلى دقة بياناته المحاسبية واكتشاف الأخطاء والغش، وكذلك تحقيق قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية وتشجيع دقة تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة. وقد عرفت لجنة وإجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكي الرقابة الداخلية بأنها (خطة التنظيم، وكل الطرق والمقاييس والإجراءات المتبعة التي تضعها الإدارة بقصد حماية الأصول، ولضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية، وزيادة إمكانية الاعتماد عليها، ولتحقيق الكفاءة التشغيلية، وللتحقق من إتباع المسؤولين للسياسات الإدارية الموضوعة بواسطة الإدارة)(صلاح الدين، 2011، صفحة 322) ولهذه الرقابة عدة أساليب نذكر أهمها (الجيار، 2017، صفحة 112):

– الجرد المادي المفاجئ لخزينة البنك التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية وكذلك التحقق من الموجودات الأخرى. وكذا التحقق من كفاءة الجهاز الإداري بالإضافة إلى الزيارات المفاجأة لمختلف مصالح وأقسام البنك للتأكد من السير الحسن للعمل.

3. مخاطر القرار الائتماني

1.3قرار منح الائتمان وخصائصه

هو الرد الصادر من المصرف الذي يتم من خلاله منح الائتمان إلى طرف آخر ضمن شروط وقواعد معينة بحيث يتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية.(الجعافرة، 2012، صفحة 22) يؤخذ قرار منح الائتمان بالرفض أو القبول المشروط لطلبات الائتمان المقدم من زبائن البنك في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب ذلك إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.(أحمد ميلي، 2018، الصفحات 249-271). تتمحور خصائص قرار منح الائتمان في النقاط التالية(أحمد ميلي، 2017، الصفحات 139-140):

- **السيولة:**هي إمكانية سداد مبلغ الائتمان كاملا في التاريخ وبالشروط المتفق عليها.
- **الربحية:**إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الائتمان والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك.
- **الأمان:** يقصد بها الثقة في أن الأموال المقرضة سيتم سدادها في تاريخ الاستحقاق.
- **تنويع المحفظة الائتمانية:** الهدف منها هو تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي معين ...الخ،
- **الضمان:** إذ يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة.

2.3 مخاطر القرار الائتماني

إن اتخاذ قرار خاطئ بمنح عميل أو شركة معينة لتسهيلات ائتمانية سوف يؤدي إلى حدوث خسائر تعرض ضياع الأموال المقرضة، بحيث نجد أن القرار الائتماني المصرفي يمر بعدة مراحل لا يمكن تجاهلها نظرا لتكاملها وترابطها حيث يمكن اتخاذ القرار بدقة عند وجود سياسة ائتمانية واضحة وتوافر معظم الضوابط الائتمانية، إلا أنه توجد بعض المشاكل التي تؤثر على القرار الائتماني والذي بدوره يؤثر على مستوى المخاطر الائتمانية. بحيث نجد أن المخاطر جزء طبيعي من القرار الائتماني، حيث يصعب إلى درجة الاستحالة أن نجد قرار ائتمانيا خاليا من المخاطر.

– **المخاطر الائتمانية** تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسارة المالية للبنك الناتجة عن عدم قدرة العملاء والأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية. (Dan & Stéphane, 2014, p. 18).

– **علاقة مخاطر القرار الائتماني بالمخاطر الائتمانية:** تلجأ إدارة الائتمان بشكل خاص وإدارة البنك بشكل عام إلى أسلوب الإدارة الحذرة والتي ترتكز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة والربحية والأمان، حيث تقوم إدارة الائتمان بترتيب الائتمان لكل عميل وفقا لدرجة مخاطرته، ويقصد بترتيب الائتمان تقسيمه إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها العناصر المكونة لقراره الائتماني. ويعرف الأول بنظام التمييز: ويظهر هذا النظام قدرة إدارة الائتمان في البنك من تحديد قابلية المقترض وقدرته على إعادة الائتمان بتاريخ الاستحقاق.

أما النظام الثاني فإنه يعرف بالنظام التجريبي: ومن خلاله تعطى نقطة (أو وزن) لكل خاصية متوفرة عن طالب الائتمان ومقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى البنك، حيث تعتمد الدرجات على ثلاثة معايير وهي الشخصية، القدرة، رأس المال، ووفق هذه الدرجات

تتمكن إدارة الائتمان إلى أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند العميل أم لا، وعلى ضوء ذلك يتم اتخاذ القرار الائتماني المناسب لمنحه أو رفضه.

4.دور الرقابة الداخلية في الحدّ من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني

تعتبر صناعة قرار ائتمانيا خال من المخاطر ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة من الحلقات المترابطة بعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها. فلهذا تبذل البنوك دائما جهودا لتشديد الرقابة على كل هذه الحلقات قبل وبعد صياغة القرار الائتماني بهدف الحد من المخاطر المحيطة بهذا الأخير وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها ومراقبتها والتي تستهدف التحقق من سلامة الدراسات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح والحصول على الضمانات الكافية والتأمين عليها. وفيما يلي يتبين لنا دورها(دادة و بن عمارة، 2018، الصفحات 134-146).

1.4 الرقابة الداخلية في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني:

فهذا النوع من الرقابة تعتبر بمثابة رقابة وقائية، وفي هذا المجال تضع الإدارة مجموعة من السياسات والإجراءات وقواعد الواجب إتباعها عند منح الائتمان وتتأكد من تطبيقها قبل صرف مبلغ الائتمان للعميل وفي حالة عدم تطبيقها يتم وقف منح الائتمان وإلغاء العملية الائتمانية أو إعادة الدراسة الائتمانية من جديد. فهي مرحلة تمهيدية تتضمن فيها الرقابة على بعض هذه الإجراءات وهي كالتالي:

- التسويق والأداء التسويقي المصرفي لخدمات البنك: إن علاقة الرقابة الداخلية والأداء التسويقي علاقة متكاملة بحيث إن الأداء التسويقي أكثر احتياجا للمراقبة المستمرة والفورية على نشاط آخر داخل البنك.
- فحص الضمانات(سمير، 2018، الصفحات 100-103): فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز المقترض عن السداد، حيث تتمثل هذه الضمانات غالبا في أصول

يتم رهنها لصالح البنك لكي يتم استخدامها بالبيع لسداد رصيد الدين إذا ما أخل المدين بالتزاماته بسداد دينه، وعلى ذلك فإنه يتعين قبل منح الائتمان مراقبة فحص الضمانات المقدمة وتقييمها وإعمال شروط الضمانات المقبولة من البنك عليها، وتوثيقها، وتصويرها على أنها الملاذ الآمن للبنك في حالة التوقف عن السداد. لهذا على البنك أن يتبع حيال الضمان أقصى درجات الحيطة والحذر بالإضافة إلى سياسة متحفظة للغاية فيما يتعلق بضرورة توافر الضمان المادي الملموس وأن يلتمس كافة السبل التي تتجه صوب تغطية القروض الممنوحة بضمانات مناسبة، ويتم تقييم الضمان قبل منح الائتمان بنسبة (هامش) من هذا التقييم.

- الاستعلام الائتماني؛ حيث يقوم البنك قبل منح الائتمان بالاستعلام عن العميل طالب القرض وإجراء الدراسة التحليلية اللازمة لبيان مدى ملاءة المبلغ المطلوب منحه لاحتياجاته التمويلية الحقيقية ويسلك البنك العناية ورقابة مدى الالتزام بما ورد في السياسة الائتمانية.
- التنازل المبدئي لطلب الائتمان والتفاوض مع طالبه: فيجب معرفة شخصيته فالشخصية هنا تتحدد بالسلوك والإدارة، ويقصد بالإدارة سمعة العميل الائتمانية أي مدى التزام العميل ورغبته ونيته لسداد الأموال المقرضة، أما بالنسبة للإدارة فنقصد بها قدرة العميل على إدارة الشركة بنجاح.(شقيري نوري، محمود، الحداد، و ذيب، 2016، صفحة 96).

2.4 الرقابة الداخلية في مرحلة أثناء وبعد تنفيذ القرار الائتماني:

وهذا النوع من الرقابة يعتبر رقابة إصلاحية حيث يتم تصحيح الأخطاء إذا حدثت أثناء تنفيذ ودراسة العملية الائتمانية أو التأكد من أن ما يتم انجازه هو بالضبط المطلوب انجازه وهذه المرحلة يتخللها في الأخير خلق القرار الائتماني. فيجب أن تتم من طرف شخص مؤهل غير الذي عالج الملف، حيث يقوم بفحص ومراقبة ما يلي:

– نوع القرض (طبيعته و مدته،..الخ)، قيمة المبلغ المرخص به، الشروط المطبقة كمعدل الفائدة والعمولات والمصاريف، تواريخ القيمة كتاريخ دفع الأقساط، جدول اهتلاك القرض.

–تحديد المخاطر الائتمانية لطلب الائتمان ومراقبة مدى الالتزام بالضوابط الموجهة لهذه المخاطر؛

–قياس المخاطر الائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية : حيث يتم فيها المعرفة الجيدة للزبون وفهم نشاطه ومصادر دخله ونوعية المساهمين، تقدير طاقته على استرجاع المبلغ المقترض وذلك بتحليل وضعيته المالية وتقدير احتياجاته التمويلية الضرورية، تحديد وتقدير قيمة الضمانات المقدمة، ترتيب المقترض في نظام التصنيف الداخلي للبنك، إبداء الرأي حول طلب المقترض بالاعتماد على أسس موضوعية.

–صياغة القرار الائتماني واعتماد السلطة المختصة بإصدار القرار الائتماني؛ حيث يتم مراقبة مدى اتفاق المطلوب بالشروط والضمانات المطلوبة مع التعليمات الداخلية وتعليمات البنك المركزي وأيضا السياسة الائتمانية للبنك، وفي حالة الموافقة يصدر القرار الائتماني.

–السيطرة على الضمانات والتأكد منها، حيث تستخدم هذه الضمانات بمثابة تعزيز أو حماية أو للتقليل من التعرض لمخاطر منح الائتمان ويتم تقييم الضمان قبل منح الائتمان بنسبة هامش من هذا التقييم. ويتم مراقبة والتأكد من أن هذه الضمانات تتوفر على مجموعة من المواصفات تتوافق مع المواصفات الموضوعة من قبل البنك. واستخدام التسهيلات الائتمانية والمتابعة الميدانية لها؛ في حالة الموافقة على التسهيلات المطلوبة يصدر القرار الائتماني مشفوعا بالضوابط والشروط والضمانات التي يتعين توافرها قبل صرف القرض، مع إتباع السياسة الائتمانية للبنك دون أدنى تجاوز عنها، ومراقبة ومتابعة الدين حتى تمام السداد والتأكد من صرفه على الغرض الممنوح من أجله.(سمير، 2018، صفحة 88)

5.الجانب التطبيقي

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائري بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري. انطلق نشاط المصرف بتاريخ 20 أكتوبر 2008.

1.5 نسب القروض حسب أنواعها إلى إجمالي القروض

الجدول رقم 01: نسب القروض حسب أنواعها (2013-2017)الوحدة: آلاف دج

نسب القروض حسب أنواعها / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض الطويلة الأجل	21%	27%	21%	27%	34%
نسبة القروض القصيرة الأجل	79%	73%	79%	73%	66%
نسبة إجمالي القروض %	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (2013-2017)

نلاحظ من خلال هذه النسب أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة في منح القروض القصيرة الأجل مقارنة بالقروض الطويلة الأجل حيث نجد النسب الأكبر للقروض القصيرة الأجل والتي بلغت في السنوات (2013-2017) النسب (79%، 73%، 79%، 73%،66%) على التوالي وهذا نتيجة لاعتماده على صيغة المرابحة التي تتميز بعائد مضمون ومخاطر أقل.

الشكل (01):نسب القروض حسب أنواعها لبنك السلام خلال الفترة (2013-2017)

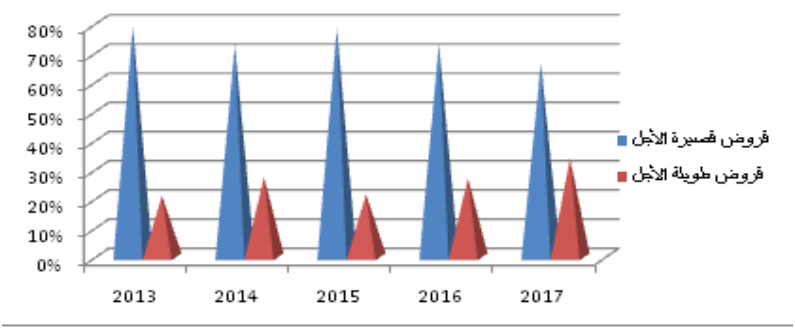

المصدر: من إعداد الباحثة.

أ. **حسب نوع الودائع:** نجد هذه الودائع مقسمة كما يلي:

الجدول رقم 02: حجم الودائع المسجلة خلال الفترة (2013-2017)الوحدة: آلاف دج

الوديعة"و	2013	2014	2015	2016	2017
و. جارية	6.321.437	5.938.373	7.503.315	11.483.179	19.008.462
و. لأجل	12.514.366	8.205.293	11.866.704	17.489.985	34.585.706
و. أخرى	248.913	1.266.153	37.737	111.072	123.014
الموارد	19.084.716	15.409.819	19.407.756	29.084.236	53.717.182

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (2013-2017)

يظهر الجدول أعلاه أن هناك إقبال كبير في تلقي الودائع إلا أنه تم هناك تراجع في حجم هذه الودائع بأنواعها الثلاثة سنة 2014 لتعود في الارتفاع مجددا خاصة في سنة 2017 فلقد حققت قفزة نوعية خاصة بالنسبة للودائع لأجل فلقد ارتفع حجمها في هذه السنة ليصل إلى 34.585.706 آلاف دج بعد ما كان يتراوح 17.489.985 آلاف د.ج في سنة 2016 وبالتالي سجل نموا معتبرا مقارنة بالسنة السابقة ويعود ذلك بشكل كبير لارتفاع رصيد التأمينات النقدية التي تغطي عمليات الاعتمادات، التحصيلات المستندية في إطار الاستيراد والتي تندرج ضمن الالتزامات تحت الطلب وفقا لتعليمات بنك الجزائر. يمكن أن نستنتج من خلال النتائج المحققة أن هناك زيادة متواصلة للحجم الكلي للودائع المودعة في حسابات بنك السلام الجزائري، حيث أن هذه الزيادة تعطي للبنك القدرة في التوسع في قدراتها الافتراضية خاصة في منح الائتمان المتوسط و الطويل الأجل مستقبلا.

الشكل (02):حجم الودائع المسجلة في بنك السلام الجزائري خلال فترة (2013-2017)

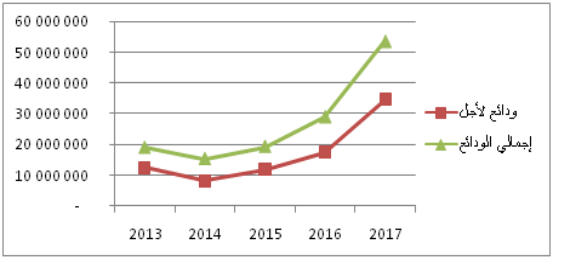

المصدر: من إعداد الباحثة.

ب. حسب التمويلات الممنوحة (جودة المحفظة)حيث نجد جودة المحفظة مكونة من:

الجدول رقم 03: التمويلات الممنوحة خلال فترة (2013-2017)الوحدة: آلاف دج

جودة المحفظة	2013	2014	2015	2016	2017
تمويلات سليمة	27.335.788	22.167.791	20.341.467	28.373.453	44.821.543
تمويلا مشكوك	1.438.458	1.771.684	2.788.810	2.472.534	2.617.490
التمويلات الإجمالية الممنوحة	28.774.246	23.939.475	23.130.277	30.845.987	47.439.033

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (2013-2017)

نلاحظ أن هناك إحكام في طبيعة ونوعية التمويلات الممنوحة من قبل بنك السلام الجزائري وهذا يعود بالإيجاب في الحفاظ على جودة المحفظة والتي نجدها تتشكل من النسبة الكبيرة عبارة عن تمويلات سليمة مقارنة بالحجم الكلي للتمويلات الممنوحة طول الفترة (2013-2017)، حيث سجل ارتفاعا معتبرا في سنة 2017 نتيجة لمنح تمويل لفائدة المغاربية للإيجار الجزائر. أما بالنسبة للتمويلات المشكوك فيها (المصنفة) فهي تشكل نسب منخفضة جدا مقارنة بحجم التمويلات السليمة وكذا بالنسبة لإجمالي التمويلات الممنوحة.

الشكل (03):حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنك خلال فترة (2013-2017)

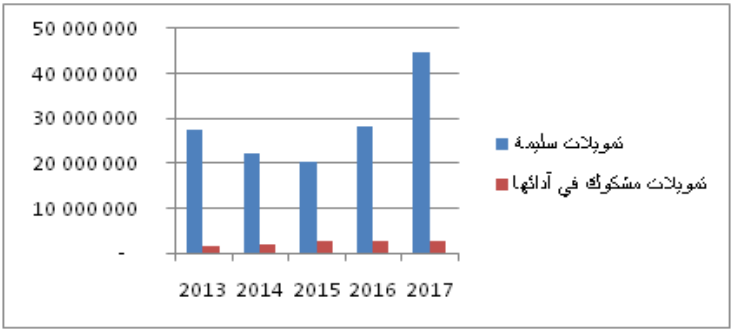

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.5 مؤشرات مخاطر الائتمان

الجدول رقم 04: مؤشرات مخاطر الائتمان المسجلة خلال فترة (2013-2017)

مؤشرات مخاطر الائتمان	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض المتعثرة/ إجمالي القروض الممنوحة	%5	%7	%12	%8	%6
نسب مخصص القروض المشكوك فيها/ القروض المتعثرة	%87	%79	%67	%60	%75

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (2013-2017)

نلاحظ من خلال النسب المحصل عليها أن هناك قلة في حجم القروض المتعثرة بحيث أن هناك سيطرة على هذه المؤشرات في بنك السلام الجزائري طول الفترة (2013-2017) بحيث لا تتعدى 10% إلا في سنة 2015 فنجد هذا المؤشر مرتفع نوعا ما إلى أنه سرعان ما يعود أدراجه في سنة 2016 و 2017 لينخفض إلى 8% و 6 % على التوالي. قلة حجم القروض المتعثرة يدل هذا على أن البنك قادر على استرداد جل ديونه لاعتماده على صيغة المرابحة وهو ما يدل على عدم تعرض البنك لمخاطر ائتمانية وسلامة القرارات الائتمانية وخلها من المخاطر.أما فيما يخص في نسب التي تخص مخصصات القروض المشكوك فيها نلاحظ من أن النسب تفوق 60%. هذا يعني أن البنك يتحوط لمواجهة مجمل المخاطر قبل حدوثها. إن كفاية هذه المخصصات يعزز قدرة البنك على مواجهة أية مشكلات ائتمانية.

تبين المؤشرات المسجلة من قبل البنك على قلة حجم القروض المتعثرة إلا أن هناك ارتفاع في مخصصات القروض المشكوك فيها، هذا ما يدل على أن تعرض البنك للمخاطر الائتمانية يكاد يكون معدوما هذا ما شجع البنك على زيادة حجم التمويلات الممنوحة خاصة في السنتين الأخيرتين 2016-2017.

الشكل (04):مؤشرات مخاطر الائتمان المسجلة خلال فترة (2013-2017)

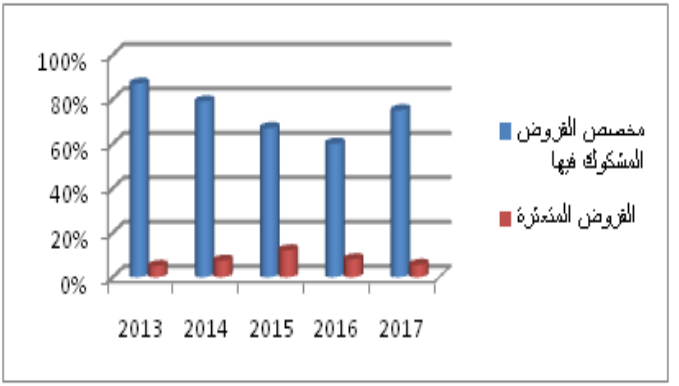

المصدر: من إعداد الباحثة.

6.منهجية الدراسة

قمنا في الدراسة التطبيقية السابقة بحساب مؤشرات تطور الائتمان ببنك السلام الجزائري من خلال التطرق إلى نسب القروض حسب أنواعها إلى إجمالي القروض (حسب نوع الودائع، حسب التمويلات الممنوحة(جودة المحفظة)) وكذا مؤشرات مخاطر الائتمان.

7.نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج وتتمثل فيما يلي:

- ✓ المراقبة المستمرة والتأكد التام من قيام العميل بصرف القرض الذي منح من أجله.
- ✓ يتم في بنك السلام الجزائري متابعة ورقابة صرف القرض والتأكد من تمام مطابقته لمنطوق القرار الائتماني واستيفاء كافة الشروط والضمانات والضوابط قبل الصرف.
- ✓ إن الاطلاع على اللوائح والتعليمات الخاصة بمنح الائتمان بعناية والالتزام بتطبيق كافة المبادئ والقواعد المكونة للسياسة الائتمانية يقلل من المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

✓ يعتمد بنك السلام الجزائري على الجدارة الائتمانية، بحيث يمنح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية باعتبارها أساس بناء قرار الائتماني.

✓ عدم التزام مصلحة الائتمان بالقوانين والتعليمات الموضوعة من قبل إدارة البنك سببه ضعف نظام الرقابة الداخلية والذي بدوره سوف يحدث ثغرات وتجاوزات في دراسات وتقييم طلبات منح الائتمان مما يؤثر سلبا على القرار الائتماني وتفاقم المخاطر المحيطة به، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

✓ إن ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة باستمرار طول فترة الدراسة (2013-2017) وخاصة سنة 2017 يرجع إلى التحكم الرشيد للمخاطر وسلامة قراراتها الائتمانية وخلوها من المخاطر لاعتمادها على صيغة المرابحة وهذا لكون هذه الصيغة تتميز بعائد مضمون ومخاطر أقل.

✓ تساهم عملية المتابعة والرقابة المستمرة لمدى الالتزام بالإجراءات الخاصة بالعملية الائتمانية في تجنب مخاطر القرار الائتماني.

✓ تتميز المحفظة الائتمانية بالبنك السلام الجزائري بالجودة وهذا ما يفسر انخفاض حجم التمويلات المشكوك فيها مقارنة بحجم التمويلات السليمة.

✓ إن وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم مجال منح الائتمان وخلوها من التعقيدات من شأنه الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية وخالية من المخاطر.

✓ إن التقييم المستمر لسياسة البنك الائتمانية ورقابة تطبيقاتها المتعلقة بإجراءات منح الائتمان والتي تستند على أسس وقواعد سليمة تعتبر معيارا ناجحا يعكس القرار الائتماني الرشيد الخال من المخاطر.

✓ ضعف نظام الرقابة الداخلية في مصلحة الائتمان يكون له تأثير سلبي على القرار الائتماني وتفاقم المخاطر المحيطة به. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- ✓ إن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات المالية المقدمة من قبل الزبون فيجب التحقق من صدق هذه المعلومات وسلامة ودقة التحليلات المالية لتدفقاته النقدية قبل البدء بالدراسة التحليلية.
- ✓ تتخذ القرارات الائتمانية في البنك محل الدراسة بطريقة صحيحة وهذا ما يفسر تدني مستويات المخاطر الائتمانية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- ✓ استقطاب حجم كبير للودائع سنة 2017 وهذا مؤشر على فعالية التسويق الائتماني المعتمد من قبل بنك السلام الجزائري.

8.الخاتمة:

تعتبر الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول للتصدي للمخاطر ومعالجة الانحرافات في أوانها خاصة فيما يتعلق بالقرارات الائتمانية. ولتوفير السلامة فيما يتعلق بالقرارات التي تخص العمليات الائتمانية يجب تعزيز صلابة نظام الرقابة الداخلية. إن نظام الرقابة الداخلية في البنوك له دور كبير في تجنب المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني، حيث أنه يتم تحديد وتنظيم قواعد هذا النظام من قبل إدارة البنك بهدف التأكد من أنه تم احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية قبل وبعد إصدار القرار الائتماني. حيث تسعى البنوك جاهدة لوضع نظام رقابي داخلي فعّال له القدرة على ضبط والكشف المبكر للمخالفات والانحرافات عند دراسة وتقييم طلبات الائتمان والتي قد تحدث بصفة تلقائية أو عمدا يتفادى البنك من خلالها التعرض للمخاطر المحيطة بالقرارات الائتمانية.

توصى الباحثة لمجموعة من التوصيات، نوردها فيما يلي:

1. إن نجاح البنوك يعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديها وبالتالي يجب متابعتها ورقابتها باستمرار والتخطيط الجيد للرقابة الداخلية الخاصة بالعملية الائتمانية باعتبارها وسيلة الإدارة في التشخيص المسبق لمعوقاتها. بالإضافة إلى التأكد من أن السلطة

الائتمانية التي تقوم باتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر لها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة؛

2. تدعيم وتعزيز أنظمة العمل والرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية مما يمكن من تجاوز أي انحرافات بصورة مسبقة التي يمكن أن تحدث خلال التطبيق.

3. ضرورة التحديث المستمر للوائح والتعليمات المتعلقة بدراسة طلبات الائتمان ووضع إجراءات كتابية واضحة ومفهومة تبين سيرورة اتخاذ قرار منح الائتمان مهما كان نوعه.

4. ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية المتعلقة بالمنظومة الائتمانية من حيث تدريبهم وتأهيلهم ومشاركتهم بالدورات التي تختص كيفية معالجة القرار الائتماني وسبل تجنب مخاطره.

5. توعية المستخدمين بضرورة احترام القواعد الأخلاقية للمهنة والموضوعة من لطرف البنك عند تقييم ودراسة ملفات طلبات الائتمان.

6. فحص الضمانات وتوثيقها والتأكد من ثبات قيمتها بشكل مستمر وتشديد إجراءات التأمين عليها والتي يمكن اللجوء لها عند تدهور أوضاع العميل أو عدم التزامه لشروط العقد.

9.قائمة المراجع:

1 *Ahmed Abd Al-Hadi Al-Jayar. (2017). "Internal Auditing of Banks and Economic Institutions (Means-Control-Monitoring)". Alexandria: First Edition, Dar Al-Wafaa for the world of printing and publishing.*

2 *Hassan Al-Sisi Salah Al-Din. (2011). Control over the work of banks and business organizations. Cairo, Egypt: First Edition, Dar Al-Kitab Al-Hadith.*

3 *Muhammad Al-TohamyTawaher, and MasoudSiddiqui. (2014). Auditing and auditing. Algeria: Fourth Edition, University Press.*

4 *Muhammad Lamine Alloun. (2018). Internal auditing and its role in achieving optimal management in the institution. Amman, Jordan: First Edition, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution.*

5 *Mahdi Samir. (2018). Risk management in banks. Alexandria: First Edition, International House for Publishing and Distribution.*

6 *Musa ShuqairiNouri, Ibrahim Nour Mahmoud, Wasim Muhammad Al-Haddad, and Suzan Samir Theeb. (2016). "Risk Management". Amman, Jordan: Second Edition, Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.*

7 *Nasr Ali Abdel Wahhab, and Mr. ShehataShehata. (2019). Modern internal control and auditing. Alexandria: University Education House.*

8 *BOUHADIDA, M. (2017). "Internal Audit, theoretical and practical aspects". Algeria: International Blue Pages.*

9 *Dan, C., &Stephane, S. (2014). "Risk and Control Professions in the Bank". Paris, France:Optimind Winter.*

ARTICLES:

10 *Dalila Daddah, and Nawal Ben Amara. (2018). The impact of accounting disclosure on credit granting decisions in Algerian commercial banks. Algerian Journal of Economic Development, Vol. 05 (Issue 01), 134-146.*

11 *Somaya Ahmed Meili. (2018). The role of financial statement analysis in making credit granting decisions in Algerian commercial banks. Journal of Research in Accounting and Financial Sciences, Volume 03 (Issue 01), 249-271.*

THESES:

12 *Ahmed Yassin Hamad Al-Jaafra. (2012). The Extent of Using Financial Ratios in Making Financing Decisions in Islamic Banks Operating in Jordan, Master Thesis. Business School, March: Middle East University.*

13 *Somaya Ahmed Meili. (2017). "The Impact of Using Sampling Methods to Audit Financial Statements in Making Decisions to Grant Credit in Algerian Commercial Banks", Ph.D. thesis. Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria:University of Mohamed Boudiaf - M'sila.*